د.سماتي الطيب

حماية حقوق ضحية الجريمة

خلال مرحلة التحريات

في التشريع الجزائري

دار الهدى

الفهـــرس

الفهرس	الموضوع	الصفحة
مقدمة		11
المبحث الأول	**حماية حقوق الضحية أمام الشرطة القضائية**	15
المطلب الأول	حقوق الضحية المرتبطة بالإجراءات	15
الفرع الأول	حق الضحية في التبليغ والشكوى	16
أولا	معنى البلاغ والشكوى	16
ثانيا	دور الضبطية القضائية في إقرار حق الضحية في التبليغ والشكوى	19
ثالثا	حق الضحية في تقديم طلب من الشرطة القضائية القيام ببعض الإجراءات الاستقصائية	22
رابعا	أسباب عزوف الضحية عن التبليغ والشكوى	23
الفرع الثاني	الحق في حماية وحسن معاملة شهود الضحية	24
أولا	دور الضبطية القضائية في حماية شهود الضحية	25
ثانيا	دور الضبطية القضائية في حسن معاملة شهود الضحية	27
الفرع الثالث	حق الضحية في الدفاع والاستعانة بمحامي أمام الضبطية القضائية	32
أولا	الإطار القانوني لحق الضحية في الدفاع والاستعانة بمحامي	32
ثانيا	ضرورة النص على حق الدفاع والاستعانة بمحامي للضحية في هذه المرحلة	33
المطلب الثاني	حقوق الضحية المرتبطة بحماية شخصه	35
الفرع الأول	حق الضحية في التوجيه والمساعدة	36

أولا	حق الضحية في التوجيه	36
ثانيا	حق الضحية في المساعدة	36
الفرع الثاني	حق الضحية في الحماية وحسن المعاملة أثناء وقوع الجريمة	39
أولا	حق الضحية في الحماية أثناء وقوع الجريمة	39
ثانيا	حق الضحية في حسن المعاملة	41
الفرع الثالث	حق الضحية في حماية الحياة الخاصة الضحية	44
أولا	المقصود بالحق في الحياة الخاصة وأهميته	45
1-	ماهية الحق في الحياة الخاصة	45
2-	أهمية الحق في الحياة الخاصة	48
ثانيا	دور الضبطية القضائية في حماية الحياة الخاصة للضحية	51
1-	دور الشرطة القضائية في الحفاظ على سرية التحقيق	52
2-	دور رجال الإعلام في الحفاظ على سرية التحقيق	54
المطلب الثالث	حماية حقوق الضحية المرتبطة بمسرح الجريمة	57
الفرع الأول	أهمية مسرح الجريمة ودلالاته	58
أولا	دلالة مسرح الجريمة على الواقعة الإجرامية وأدلتها	58
ثانيا	دلالة مسرح الجريمة على أطراف الجريمة والتفاعلات المتبادلة بينهم	60
الفرع الثاني	دور الشرطة القضائية في المحافظة على مسرح الجريمة	61
أولا	سرعة الانتقال إلى مسرح الجريمة	61
ثانيا	استدعاء الخبراء المختصين إلى مسرح الجريمة	65
ثالثا	معاينة وتفتيش مسرح الجريمة	67
رابعا	مدى إطلاع الشرطة القضائية على مراسلات الضحية ومراقبة هاتفها	75
الفرع الثالث	ضبط أدلة الإثبات في محضر كأداة هامة لحماية حقوق الضحية	76

أولا	ضبط الأدلة المادية وقيدها	76
ثانيا	تحرير محضر كأداة هامة لحماية حقوق الضحية	77
المبحث الثاني	**حماية حقوق الضحية أمام النيابة العامة**	83
المطلب الأول	حق المجني عليه في تحريك الدعوى العمومية	84
الفرع الأول	تقديم الشكوى من المجني عليه كإجراء لتحريك الدعوى العمومية	84
أولا	تقديم الشكوى من المجني عليه بصفة عامة في جميع الجرائم	85
ثانيا	تقديم الشكوى من المجني عليه في جرائم خاصة	87
	الشروط الشكلية لتقديم الشكوى	88
1-	شروط تقديم الشكوى	88
أ-	شكل الشكـوى	93
ب-	مضمون الشكـوى	94
ج-	الجهة التي تقدم أمامها الشكوى	95
د-	شروط صحة الشكوى	96
هـ-	حالات تقديم الشكوى من المجني عليه في القانون الجزائري	99
2-	في قانون العقوبات	99
أ-	في قانون الإجراءات الجزائية	111
ب-	في بعض الجرائم الخاصة	112
ج-	التوسع في جرائم الشكوى في القانون المقارن	114
3-	نماذج للتشريعات العربية	115
أ-	فرنسا كنموذج للتشريعات اللاتينية	116
ب-	ألمانيا الغربية قبل التوحيد كنموذج للتشريعات الجرمانية	117
جـ	حق المجني عليه في التنازل عن الشكوى	119
4-		

أ-	الشروط الواجب توافرها في الشخص المتنازل عن الشكوى	120
ب-	شكل التنازل عن الشكوى	121
ج-	وقت التنازل عن الشكوى	122
د-	الآثار المترتبة على التنازل عن الشكوى	123
الفرع الثاني	دور البلاغ المقدم من المجني عليه أو الغير في تحريك الدعوى العمومية	124
الفرع الثالث	حقوق الضحية عن طريق بدائل الدعوى	127
أولا	حقوق الضحية في إجراءات الوساطة	128
1 –	تعريف الوساطة الجزائية	128
2-	مجالات تطبيق الوساطة الجزائية	130
3-	آليات تطبيق إجراء الوساطة	133
أ-	إجراءات إخطار الضحية والمشتكى منه بتطبيق الوساطة	133
ب-	تنفيذ محضر اتفاق الوساطة	135
ثانيا	حقوق الضحية في إجراءات المثول الفوري للمتهم والأمر الجنائي	139
1-	حقوق الضحية في إجراءات المثول الفوري للمتهم أمام المحكمة	139
أ-	مفهوم نظام المثول الفوري أمام المحكمة	140
ب-	أهداف نظام المثول الفوري أمام المحكمة	141
ج-	شروط المثول الفوري أمام المحكمة	141
د-	تخصيص أماكن ملائمة لتطبيق إجراءات المثول الفوري	142
هـ-	إجراءات المثول الفوري للمشتبه فيه أمام المحكمة	142
و -	عدم النص على حقوق الضحية أثناء المثول الفوري للمتهم أمام المحكمة	147

	حق الضحية في إجراءات الأمر الجنائي	149
2-	مفهوم الأمر الجزائي ومبررا الأخذ به	149
أ-	سمات الأمر الجزائي	151
ب-	إجراءات الأمر الجزائي	154
ج-	إهمال حق الضحية في الإدعاء المدني في إجراءات الأمر الجنائي	157
د-	الوسائل المقترحة لتفعيل دور الضحية أمام النيابة العامة	158
الفرع الرابع	حقوق المجني عليه تجاه التصرفات الصادرة عن النيابة العامة	161
المطلب الثاني	حقوق المجني عليه في حسن المعاملة أمام النيابة العامة	161
الفرع الأول	حقوق المجني عليه تجاه أمر الحفظ الصادر من النيابة العامة ومدى حقه في الطعن فيه	163
الفرع الثاني	حقوق المجني عليه تجاه أمر الحفظ الصادر من النيابة العامة	164
أولا	الأمر بحفظ الملف وواجبات النيابة العامة تجاه المجني عليه عند إصداره	164
1-	واجب النيابة العامة في تسبيب أمر الحفظ	166
أ-	حق المجني عليه في تبليغه بأمر الحفظ	167
ب-	آثار أمر الحفظ الصادر من النيابة العامة	169
2-	حق المجني عليه في التظلم من أمر الحفظ	170
ثانيا	التظلم من أمر الحفظ في القانون المقارن	171
1-	التظلم في القانون المصري	171
أ-	التظلم في القانون الفرنسي	172
ب-	التظلم في القانون الألماني	173
ج-		

2-	التظلم من قرار الحفظ في القانون الجزائري	173
أ-	تقديم التظلم من أمر الحفظ أمام النائب العام بالمجلس القضائي.	174
ب-	تقديم التظلم من أمر الحفظ أمام وزير العدل	175
الفرع الثالث	حق المجني عليه في رد الأشياء المحجوزة أمام النيابة العامة	177
الفرع الرابع	حق المجني عليه في رد أعضاء النيابة العامة	177
أولا	قاعدة عدم قابلية أعضاء النيابة العامة للرد ومبرراتها والانتقادات الموجهة لها	178
1-	قاعدة عدم قابلية أعضاء النيابة العامة للرد ومبرراتها	178
2-	الانتقادات الموجهة لقاعدة عدم رد أعضاء النيابة العامة	180
ثانيا	ضرورة تعديل قانون الإجراءات الجزائية بما يسمح برد أعضاء النيابة العامة من طرف المجني عليه	181
المطلب الثالث	أوجه القصور في ضمان حقوق الضحية في مرحلة التحقيق التمهيدي	183
الفرع الأول	اختلال التوازن مقابل صلاحيات النيابة العامة	183
أولا	عدم خضوع قرارات النيابة العامة لأي طريق من طرق الطعن	184
ثانيا	عدم إلزام النيابة العامة بالرد على طلبات الضحية	185
ثالثا	عدم جواز حضور الضحية لإجراءات التحقيق الأولي	186
رابعا	عدم الإجازة للضحية الإطلاع على نتائج إجراءات التحقيق التمهيدي	187
خامسا	عدم جعل الشكوى ملزمة في تحريك الدعوى العمومية	187
الفرع الثاني	اختلال التوازن مقابل ضمانات حقوق المشكو منه	188
أولا	عدم النص على ضرورة إبلاغ الضحية بوقوع جريمة	188

ثانيا	لم ينص قانون الإجراءات الجزائية على إبلاغ الضحية بالأضرار التي لحقت بها جراء الجريمة	189
ثالثا	إغفال منح الضحية الحق في طلب إعادة الوضع إلى ما كان عليه	190
رابعا	عدم استعانة الضحية بمحامي في حالة التلبس بالجريمة أمام النيابة العامة	191
خامسا	عدم تمكين الضحية في حضور بعض إجراءات التحري	191
سادسا	إهمال حق الضحية في أن تخاطب بلغة تفهمها أثناء إجراءات التحري	192
الخاتمة		195
قائمة المراجع		205
الفهرس		217